

المصدر: الوطن السعودية

التاريخ: ٣١ مارس ٢٠٠٥

ردت على تقرير لجنة تقصي الحقائق ودعت إلى سرعة كشف مرتكبي جريمة اغتيال الحريري سوريا تبليغ رسمياً الأمم المتحدة إكمال انسحابها من لبنان قبل الانتخابات النيابية في مايو



جوه سوريون يرفعون شعارات في دمشق أثناء مظاهراتهم التي شارك فيها في وقتي الحقل أسد

دمشق: بارعة ياغي

استغربت سوريا بشدة لإشارة الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق، حول حوار غير لائق مزعوم ذكر أنه جرى بين الرئيس بشار الأسد والرئيس الراحل رفيق الحريري. واعتبرت أن "هذه الإشارة لا يمكن القبول بها مطلقاً، لعدم صحتها ولافتقارها إلى أي دليل مادي" في إشارة إلى ما نسب للرئيس الأسد من قول للحريري عن "تكسيره للبنان إذا تدخل شيراك لكسر كلمته في لبنان".

وطالبت سوريا في أول رد رسمي على تقرير رئيس اللجنة بيتر فيتنزجيرالد (نائب قائد الشرطة الأيرلندية)، الذي أوفده الأمين العام كوفي عنان إلى بيروت لتقصي الحقائق بشأن اغتيال الحريري، بحذف الإشارة التي تتعرض لشخص رئيس سوريا بالتقرير "ورأت" ألا مبرر لإقحامها في أي تقرير يرفع إلى مجلس الأمن".

جاء الرد السوري في رسالة

وجهها أمس وزير الخارجية فاروق الشرع، إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم توزيعها على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

ودعت سوريا "باعتبارها أحد الأطراف المتضررة من كارثة اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري إلى

سرعة الكشف عن مرتكبي هذه الجريمة النكراء، وتحديد الأطراف المستفيدة منها مؤكدة دعمها لموقف لبنان فيما يتخذه من أجل كشف هذه الحقيقة. وفي هذا إعادة تأكيد من دمشق لموقفها من لجنة التحقيق الدولية رداً على تصريحات لوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس التي زعمت فيها، أن سوريا لا ترى حاجة لإجراء تحقيق دولي.

وأخذت سوريا على التقرير "استفاضته بوصف الأوضاع السياسية والنفسية التي سادت لبنان قبل الجريمة، الأمر الذي جعل استنتاجات هذا التقرير تبتعد عن الموضوعية وتتعاطف مع وجهة نظر

الفرقاء الآخرين" أي المعارضة دون أن تشير لهم بالاسم.

ورأت بأنه "تم توظيف انفجار 14 فبراير ليخدم وجهة نظر فريق لبناني كان يطمح إلى إحداث انقلاب، دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية

التعايش والحفاظ على السلم الأهلي، وصيانة الوفاق الوطني بين اللبنانيين والتي كان الحريري نفسه مؤمناً بها". كما استغربت دمشق أن "يعزو التقرير التوتر السياسي الذي سبق الاغتيال ببضعة أشهر إلى

سوريا، متجاهلاً أن هذا التوتر في الساحة السياسية اللبنانية ظهر جلياً منذ يونيو 2004 بعد أن تسربت معلومات حول التحضيرات الجارية لنقل موضوع لبنان إلى مجلس الأمن من دون وجود مبررات مقهومة،

التقرير للعلاقات الودية والطويلة التي قامت بين القيادة السورية والرئيس الراحل رفيق الحريري، كذلك إغفاله لأي إشارة عن مساهمة الحريري إلى جانب سوريا في إنجاز اتفاق الطائف، وتمسكه بعلاقات سورية - لبنانية استراتيجية، وترؤسه للحكومات اللبنانية المتعاقبة لفترة دامت خمسة عشر عاما". وعزت اعتذاراته في بعض الأحيان عن تولي رئاسة مجلس الوزراء اللبناني ولعدة أشهر إلى "خلافات سياسية لبنانية - لبنانية، بصورة أساسية، وليس لحدوث خصومة بينه وبين سوريا".

و دعت دمشق إلى مراجعة "آخر تصريحات للحريري قبل اغتياله، ليتأكد للجميع مدى حرصه الشديد على استمرار علاقاته الشخصية والسياسية مع القيادة السورية "لافتة إلى أن الحريري" أجرى أكثر من مكالمة هاتفية مع نائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم قبل اغتياله بعدة أيام، لترتيب زيارة له إلى دمشق واللقاء مع الرئيس الأسد".

ومن ثم زاد صدور قرار مجلس الأمن 1559 من درجة التوتر، وأحدث انقساماً حاداً في لبنان ما بين فريقين مؤيد ومعارض، أدى إلى حدوث شلل سياسي واقتصادي، وعجز أمني في العاصمة اللبنانية وخارجها".

وأكدت دمشق أنها "ستقوم بانسحاب كامل للقوات السورية من لبنان قبل الانتخابات القادمة" في مايو وذلك في معرض تنويهاً "إلى أن الحرب الأهلية، وما رافقها من احتلال إسرائيلي لأجزاء كبيرة من جنوب لبنان، فرضت تعاوناً عسكرياً وأمنياً عميقاً بين سوريا ولبنان وتنسيقاً سياسياً، هذا التعاون ركز بصورة أساسية على صيانة السلم الأهلي في لبنان والمنبثق عن الوفاق الوطني الذي تشكل بعد إقرار اتفاق الطائف عام 1989 الأمر الذي مكن سوريا تلقائياً من تخفيض عدد قواتها في لبنان من أربعين ألفاً إلى عشرة آلاف جندي، مع ما ستقوم به من انسحاب كامل لهذه القوات قبل الانتخابات القادمة في لبنان".

وانتقد الرد السوري تجاهل